



فقه المعاملات المالية (فقه - ٢٥٨)

للمستوى الثاني

الفصل الثاني ١٤٣٩

محتويات الملف:
(نماذج سنوات)

إعداد وتنسيق:

نجوم فريق أسهل للمستوى الثاني

حنان ، بيشوو ، Esrra



اهداء الى

www.easyel.net



أسئلة الاختبار الفصلي للانتساب المطور - مقرر فقه المعاملات المالية (الفصل الدراسي الثاني) من العام الجامعي ١٤٣٩-١٤٣٨هـ

س (١) لا يجوز بيع الثمر قبل بدء صلاحية فإذاً باع ثمرة شجرة لم يبدأ صلاح بعض ثمرها وباء صلاح بعضه
(أ) فالبيع جائز فيما بدأ صلاحه ومحرم فيما لم يبدأ صلاحه (ب) فالبيع كله جائز
(ج) فالبيع كله موفوق حتى يبدأ صلاح كل التمر

س (٢) من أوجه المقارنة والفرق بين الأسهم والمستندات :
(أ) أن مالك السهم وحاصل على السند كلاهما دائنان للشركة لكن السهم له ارباح متغيرة وقد لا يحصل له ربح والسند له فائدة ثابتة او متغير ليست مرتبطة بربح الشركة

(ب) ان مالك السهم ومالك السند كلاهما شريك في الشركة لكن الاول يحق له التصويت والثاني لا يحق له

(ج) انه عند تصفية الشركة يقدم مالك السند ويعطي قيمة السند ثم يأتي مالك السهم فيأخذ نصيحة أن بقي في اموال الشركة شيء
(د) ان مالك السهم دائن للشركة يحق له حضور جمعياتها بخلاف مالك السند

س (٣) تنقسم العقود المالية من حيث اللزوم وعدمه الى
(أ) قسمين (ب) ثلاثة اقسام (ج) اربعه اقسام (د) خمسه اقسام

س (٤) شروط البيع على التصرف :

(أ) الشرط باطل والعقد صحيح لانه يمكن ابطال الشرط وتصحيح العقد

(ب) الشرط صحيح ان كان مكتوبا على البضاعة وباطل ان كان قاله مشaqueه

(ج) الشرط باطل والعقد باطل ،لان مبني ع باطل فهو باطل

(د) الشرط صحيح والعقد صحيح ، لقوله عليه الصلة والسلام : المسلمين على شروطهم

س (٥) الأصل في المعاملات المالية

(أ) تجري عليها الأحكام التكفلية الخمسة

(ج) المنع والحظير

(ب) الحل والاباحه

(د) التوقف حتى يتبين أمرها

س (٦) معنى قولهم (ان يسلم في الذمة) اي :

(أ) ان يكون المسلم فيه موصوفا في الذمة غير معين
(ب) ان يدخل في الاسلام فيامن على نفسه
(ج) ان يراهن ماله في ذمة الدائن

س (٧) الشروط في البيع يمكن للعاقدين الاتفاق على اسقاطها متى ما ارادوا
(أ) صحيح

(أ) الحكمة من النهي عن بيع الثمر قبل بدء صلاحه:

(أ) انه يخشى اغراق الاسواق بثمار غير صالحة لأكل

(ب) ان فيه استغلالا لحاجة المشتري المحتج لهذه الثمرة

(ج) ان فيه استغلالا لحاجة البائع الذي يتشرف لبيع محصوله الزراعي

(د) نه بـ الـ صـ لـ الـ صـ لـ الـ عـ اـ

س (٩) المكان الذي يثبت فيه خيار المجلس :

(أ) بلد المشتري (ب) بلد البائع (ج) مكان التبادل (د) مكان تسليم الثمن

س (١٠) من الشروط الصحيحة في عقد البيع :

(أ) اشتراط البائع على المشتري ان يقرضه مبلغا من المال

(ب) اشتراط البائع على المشتري ان يستخدم السلعة شهرا

(ج) اشتراط البائع على المشتري الا يبيع السلعة

(د) اشتراط المشتري على البائع ان يعيد السلعة عليه اذا لم يتم بيعها

س (١١) من الشروط الفاسدة التي لا تفسد عقد البيع :

(أ) اشتراط عقد اخر في عقد البيع

(ج) اشتراط البائع الاستفادة من ثمن السلعة مدة محددة

س (١٢) قوله صل الله عليه وسلم : البياع بالخيار...يدل على :

(أ) استحباب الفسخ (ب) استحباب الاقالة (ج) مشروعية البيع (د) تحريم الربه

س(١٣) بيع المراححة للأمر بالشراء يصح اذا كان الانفاق بين العميل ومؤسسة التمويل اتفاقا ميدانيا على شراء السلعة اذا اشتراها مؤسسة التمويل وقبضتها قبضا صحيحا ويكون الانفاق على سبيل:

(أ) الوعد غير الملزم فإذا اشتريت المؤسسة مثلا السيارة بأمر العميل فلا يلزم العميل ان ينفذ وعده ويشترى منها السيارة

(ب) الوعد الملزم فإذا اشتريت المؤسسة مثلا السيارة بأمر من العميل نزم العميل ان ينفذ وعدة ويشترى منها السيارة

(ج) الوعد غير الملزم فإذا اشتريت المؤسسة مثلا السيارة بأمر من العميل نزم العميل ان ينفذ وعدة ويشترى منها السيارة

س(٤) معنى بيع الحاضر للبادي:

(أ) ان يبيع البادي للحاضر مامعه من بضاعة

(ب) ان بيع الحاضر للبادي مامعه من بضاعة

(ج) ان يشتري الحاضر من البادي بضاعته على التصريف

(د) ان يكون الحاضر للبادي سمسارا

س(٥) اذا بيعت ثمرة الشجر قبل بدو صلاحيها لمالك الشجرة نفسها فالصواب انه :

(أ) جواز ذلك مطلقا لكونه مالكالها

(ب) يجوز ذلك بشرط كونه مؤجرا للشجرة

(ج) لا يجوز ذلك مطلقا لأن علة النهي باقية

س(٦) التقسيط في عقد المسلم:

(أ) يجوز تقسيط راس المال ويجوز تقسيط المسلم فيه

(ب) يجوز تقسيط المسلم فيه ولا يجوز تقسيط راس المال

(ج) لا يجوز ولا يصلح تقسيط راس المال ولا تقسيط المسلم فيه

(د) يجوز تقسيط راس المال ولا يجوز تقسيط المسلم فيه

س(٧) النجاش هو:

(أ) بيع السلعة نسبة ثم شراؤها نقدا باقل مما باعها به

(ج) اظهار السلعة بغير ما هي عليه في الواقع

(د) ان يتولى الناجاش السمسرة لشخص يجهل ثمن السلع

س(٨) القاعدة في باب الربا في البيوع : ان الجهل بل التساوي حينما يباع جنس بجنسه

(أ) كالعلم بالتقايس (ب) كالعلم بالتفاضل (ج) كالعلم بالماثل (د) كالعلم بالتأجيل

س(٩) خيار المجلس وختار الشرط:

(أ) كلاهما للبائع والمشتري

(ب) خيار المجلس حق لهما وختار الشرط حق للمشتري خاصة

(ج) خيار المجلس حق للبائع وختار الشرط حق للمشتري

(د) خيار المجلس حق للمشتري وختار الشرط حق للبائع

س(١٠) بناء على ما درسته في الرابع من اقول اهل العلم في علة جريان ربا البيوع في الاموال يكون حكم بيع عشرة اطنان حديد مقاس

٨ ملم بثمانية اطنان حديد مقاس ١٨ ملم:

(أ) جائز بشرط التقاضي

(ج) محظيا لوجود التفاضل

(ب) جائز مطلقا

(د) جائز بشرط تساوي القيمة

س(١١) قدم تاجر الى بلد وهو ليس من اهل ذلك البلد " ومعه بضاعة يريد بيعها فقصده رجل من اهل البلد قبل دخول التاجر قشترى منه

البضاعة تسمى هذه المسائلة :

(أ) تلقى الركبان (ب) العينة

(ج) بيع العيون (د) بيع الحاضر للبادي

س(١٢) من ابرز الفروق بين العينة والتورق ان :

(أ) العينة ربا صريح والتورق وسيلة الى الربا

(ب) في بيع العينة تاجيلا وحلو لا يعكس التورق

(ج) بيع العينة فيه صفتان والتورق ثلث صفات

(د) السلعة في التورق تباع على طرف ثالث غير بائعها الاول بخلاف العينة

س(١٣) الجادحة هي :

(أ) بيع الثمرة بعد فسادها

(ج) صعوبة الوصول للثمرة

(ب) افة سماوية لا صنع لل ADM في بها

(د) دبة تundo على الشجرة وتدمير ثمارها

س(١٤) حكم تاجير الوقف :

(أ) حرم لكونه فربة لله

(ج) مكروه لانه من عقود التبرعات

(ب) جائز اذا كانت الاجارة طويلة المدة

(د) جائز كسائر الاعيان

س(١٥) اذا اشتري الثمرة قبل بدو صلاحيتها بشرط القطع فتركها فلم يقطعها حتى هلكت:

(أ) يشترى في ضمانها المشتري والبائع

(ب) تكون من ضمان البائع لانه عليه الصلة والسلام امر بوضع الجوانح

(ج) تكون من ضمان المشتري لتفريطه في القطع

(د) البيع باطل من اصله لانه لا يجوز بيع ثمرة لم يبد صلاحيها

س(٢٦) اذا اشتريت من اخيك سيارة وووجدت بها عيبا:
(أ) يجب عليك رد السلعة والانكار عليه لغشة اياك

(ب) انت بال الخيار ان شئت امسكت السيارة وان شئت رددتها واخذت الثمن ان كنت اشترطت ذلك على البائع في العقد لان البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل الا مع الاشتراط

(ج) انت بال الخيار ان شئت امسكت السيارة وان شئت رددتها واخذت الثمن

(د) انت بال الخيار ان شئت امسكت السيارة وان شئت رددتها واخذت الثمن ويلزم البائع شرعا بتعويضك عما فاتك من فرص الشراء

س(٢٧) بيع الملامة:

(أ) صحيح بشرط رضا الطرفين لقوله عليه الصلة والسلام "انما البيع عن تراضي"

(ب) صحيح مطلقا لتوفيق شروط البيع فيه

(ج) غير صحيح لعدم القدرة على التسليم

(د) غير صحيح للجهالة

س(٢٨) اذا وقع العقد ع العين والعمل فيها جميعا فيسمى هذا التعامل :

(أ) استصناعا

(ج) اجراء خاصة

(ب) اجراء على العمل

(د) سلما

س(٢٩) بيع الحيوان الشارد :

(أ) يجوز بشرط ان يجد خلال ثلاثة ايام

(ب) لا يجوز مطلقا

(د) يجوز مطلقا

(ج) يجوز برجوا العاقدين

س(٣٠) من قدر نفعه بازمن :

(أ) هو الاجير الخاص

(ب) هو المودع

(ج) هو الاجير مطلقا

(د) هوا الاجير المشترك

س(٣١) اذا باع زيد على عمرو سيارة بمائة الف مقطسط على خمس سنوات ثم اشترى زيد السيارة نفسها من عمرو بثمانية الف نقدا قبل سداد المبلغ المؤجل فأن هذه المعاملة تسمى :

(أ) المرابحة لامر بالشراء

(ج) عكس العينة

(ب) العينة الثلاثية

(د) العينة

س(٣٢) اذا كتب العاقدين عقد البيع ووقعاه وأشهدا عليه: لزم البيع وسقط خيار المجلس

(أ) خطأ

(ب) صحيح

س(٣٣) يشترط في صرف العملات النقدية المختلفة كريالات بدولارات :

(أ) التمايل والتقباض لأن العلة فيها الثمانية

(ب) التقباض في مجلس العقد

(ج) التمايل دون التقباض

(د) التقباض في مجلس العقد مع جواز التاجيل ليوم او يومين

س(٣٤) صرف مائة ريال عماني مقابل الف ريال سعودي :

(أ) لا يجوز وهو ربا صريح لاتحاد مسمى العملة

(ج) يجوز بشرط التقباض

(ب) يجوز بشرط وجود سلعة بينهما كالتورق

(د) يجوز مالم يكن على سبيل العينة

س(٣٥) البيع من حيث استحقاق كل طرف فسخ العقد او عدم استحقاقه عقد:

(أ) لازم من جهة البائع وجائز من جهة المشتري

(ب) جائز

(أ) بيع محرمة

(ج) يحرم بيع الملامة والحصاة والتورق

(أ) يحرم بيع الملامة والحصاة والتورق

(أ) يبيو مباحة

(ج) يبيو محرمة

س(٣٦) بيع الملامة والحصاة والتورق :

(أ) يبيو مباحة

(ج) يبيو محرمة

(ج) يحرم بيع الملامة والحصاة والتورق

(أ) فللمسلم المطالبة بالتعويض

(أ) فللمسلم ان يبيعه

(ج) فللمسلم ان يفسخ العقد

(أ) فللمسلم ان ظاظر المسلمين اليه

س(٣٧) اذا تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الاجل :

(أ) فللمسلم المطالبة بالتعويض

(ج) فللمسلم ان يفسخ العقد

س(٣٨) اجمع العلماء ع تحريم :

(أ) بيع غير الطعام بعد قبضته

(ج) بيع الطعام بعد قبضه

(أ) تفسخ الاجارة

(أ) بيع العين المؤجرة

(أ) لا يجوز ويحق للملتقي الخيار

(أ) يجوز اذا لم يكن الركبان من البداية لنهيه عليه الصلة والسلام عن بيع الحاضر للبادي

(ج) يجوز ويحق للملتقي الخيار لقوله عليه الصلة والسلام "فإذا أتي سيدة السوق فهو بالختار

س(٤٠) تلفي الركبان:

(أ) لا يجوز ويحق للملتقي الخيار

(أ) يجوز اذا لم يكن الركبان من البداية لنهيه عليه الصلة والسلام عن بيع الحاضر للبادي

(ج) يجوز ويحق للملتقي الخيار لقوله عليه الصلة والسلام "فإذا أتي سيدة السوق فهو بالختار